

جوانب من الاقتصاد الكلي في فكر ابن خلدون

د. شوقي دنيا

ملخص البحث

موضوع البحث هو جوانب الاقتصاد الكلي في فكر ابن خلدون. وأهمية هذا البحث تنبثق مما له من آثار عملية ونظرية، حيث ان ما يتناوله من قضايا ومشكلات ليست ببعيدة عن واقعنا المعاصر، ومن ثم يمكن لنا أن نستفيد بالكثير مما قدمه في مواجهتها كما أن إبراز وتأصيل ما قدمه سلفنا من عطاء اقتصادي ابرازه بلغة فنية اقتصادية معاصرة هو في حد ذاته قيمة فكرية تستحق ما يبذل فيها من عناء خاصة ونحن نعيش حركة اقتصادية اسلامية معاصرة تتطلب الدعم القوي المستمر من خلال التعرف على ما قدمه علماؤنا السابقون حيال القضايا الاقتصادية.

ويدور هذا البحث حول دراسة الجوانب التالية والتي تمثل أهم مسائل الاقتصاد الكلي :
الجانب الاول : الدخل القومي من حيث مفهومه ومحدداته .
الجانب الثاني : النمو الاقتصادي من حيث طبيعته وأهميته وعوامله ومراحله وما قد يكون له من آثار سلبية .

ماذا قدم ابن خلدون حيال تلك الموضوعات؟ وما قيمة ما قدمه إذا ما قورن بما قدمه علماء مسلمون آخرون؟ وإذا ما قورن بما قدمه علماء غربيون وهل فيه ما يمكننا أن نستفيد به في تعاملنا الحاضر مع هذه القضايا؟ .

مقدمة:

من المعروف أن للدراسات الاقتصادية جوانبها المتعددة المتنوعة ، ومن المعروف كذلك أن ما يتعلق منها بتاريخ الفكر والمذاهب الاقتصادية قد حظى وما زال باهتمام كبير لدى علماء الاقتصاد الوضعي .

بينما الأمر في الاقتصاد الاسلامي قد يكون على خلاف ذلك ، حيث لم ينل هذا الجانب من اهتمام علماء الاقتصاد الاسلامي ما يستحق من عناية واهتمام رغم ما يحتله من أهمية كبرى في دعم وتطوير وترشيد الحركة المناهضة المعاصرة للاقتصاد الاسلامي إذ هو من جهة يقدم دعما قويا للدراسة التطبيقية من حيث كونه كشافا علينا استخدامه في حركتنا الاقتصادية الحاضرة حيث قضايانا ومشكلاتنا المعاصرة ، وتستند هذه المقولة إلى حقيقة هامة وواضحة رغم ما قد يكون هنالك من عدم انتباه لها ، وهي أن قضايانا ومشكلاتنا وإن اخذت طابع الحداثة والمعاصرة إلا انها في حقيقة الامر تضرب بجذورها في أعماق الماضي . . ومعنى ذلك أنها قضايا ومشكلات واحدة جذورها قديمة نهاياتها معاصرة ، وقد اعجبني كثيرا قول من قال : ان مرئيات ابن خلدون حيال قضايا التخلف والنمو هي أقرب إلينا وان تطاول الزمن من مرئيات الفكر الاقتصادي الوضعي وإن اتحد الزمن أو تقارب وهي مقولة حقيقية وصحيحة عند القائل وانعام النظر . ألم يركز ابن خلدون بقوة على الأهمية الكبرى للعامل السياسي في انجاح واخلق عمليات التنمية؟؟ وألم يطنب القول في خطورة عامل التبعية على ماتقدم المجمعات بل على وجودها ذاته؟؟ ألم يحذر كل التحذير من الآثار التدميرية للسياسات الاقتصادية غير الرشيدة؟؟ أليست هذه العوامل تحتل مرتبة الصدارة في الادب الانمائي المعاصر كما أنها تمثل العقبات الكبرى حيال اي جهد يبذل للقضاء على مشكلة التخلف الاقتصادي؟

هذا عن الأهمية العملية لقيام دراسات وأبحاث تتناول تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي يضاف إلى ذلك القيمة العلمية النظرية وراء تلك البحوث التي تبرز بلغة فنية اقتصادية معاصرة اسهام علمائنا الأوائل في تأسيس وتنظير وتطوير علم الاقتصاد . وهذه قيمة في حد ذاتها ولا سيما انه أخذت تنهض من ركودها .

هذا ومما هو معروف لدى العلماء المختصين أن مقدمة ابن خلدون تحتوى على العديد من الأفكار والآراء والنظريات التي تعد رائدة بالنسبة للعديد من العلوم . كما انها قد نالت العناية الفائقة من علماء الاجتماع والتاريخ لكن ما نالته على أيدي علماء الاقتصاد وإن كان كبيرا في حد ذاته إلا أنه اقل بكثير من المنظور النسبي ، سواء في ذلك بالنسبة لما قدمه العلماء غير الاقتصاديين ، او بالنسبة لما في المقدمة من عطاء اقتصادي نحن نعتقد أنه في الكثير من جوانبه مازال مكنونا ، وقد صدق المفكر الغربي «ايف لاكوست» عندما قال ما في مقدمة ابن خلدون من علم إنما يكشف بقدر تقدمنا نحن العلمي .

لا أخفى القارىء سرا من أن اعتمدت في النقل من المقدمة على طبعة الاستقامة لمصطفى محمد وهى بدون تاريخ وأن هذه المقدمة تحتل عندي مرتبة متقدمة في كتب سلفنا كما أنها تثير لدى الاهتمام الشديد بما تحتوي عليه من أفكار اقتصادية جد هامة ومتقدمة .

وهذا البحث يتناول بعض هذه الأفكار والآراء بالدراسة والتحليل النقدي المقارن . . . وقد اقتصرنا على الأفكار التي قدمها في مجالي النمو الاقتصادي ، والدخل القومي ومحدداته وهما يندرجان تحت ما يعرف حاليا بالاقتصاد الكلي .

فماذا قدم ابن خلدون حيال هذين الموضوعين؟ وما قيمة ما قدمه في سوق الفكر الاقتصادي؟ وما الذي يمكن أن يستفاد به منه في هذا العصر الحاضر؟ تلك هى المحاور الكبرى التي يدور حولها هذا البحث . وذلك من خلال الخطة التالية :

المبحث الأول: الدخل القومي

١ / ١ - مصطلحات ومفاهيم

١ / ١ / ١ - الثروة ورأس المال

١ / ١ / ٢ - الدخل والخرج

١ / ١ / ٣ - دورة الدخل القومي

١ / ٢ - محددات الدخل القومي

١ / ٢ / ١ - القطاع الحكومي

١ / ٢ / ٢ - القطاع الخاص

١ / ٢ / ٣ - القطاع الخارجي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

٢ / ١ - طبيعة النمو وأهميته

٢ / ٢ - عوامل النمو

٢ / ٣ - مراحل النمو وديناميكيته

٢ / ٤ - آثار سلبية للنمو

٢ / ٥ - دروس مستفادة

من يقرأ المقدمة قراءة اقتصادية متأنية يجد فيها اشارات عديدة منها ما هو سريع ، ومنها ما هو مطول ، حيال موضوع الدخل القومي من جهة ، وكذلك النمو الاقتصادي من جهة أخرى ، وفيما يلي نعرض لعناصر هذين الموضوعين اللذين تطرق اليهما ابن خلدون تطرق بابن خلدون .

المبحث الأول: الدخل القومي

١/١ - مصطلحات ومفاهيم:

من المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بالدخل القومي نجد: الثروة - رأس المال - الدخل - الخرج .

١ / ١ / ١ - الثروة ورأس المال من المعروف أن مصطلح الثروة تعرض من حيث مضمونه لتطورات عديدة علي أيدي رجال الفكر الاقتصادي الوضعي بدءا بالنقود ومرورا بالمنتجات المادية وانتهاء بشتى المنتجات . ومما تجدر الإشارة اليه أن ابن خلدون لم يقع فيما وقع فيه التجاريون فيما بعد من انصرافهم بهذا المصطلح إلى المعادن النفسية من النقود، بشكل جعلهم يربطون بين هذه المعادن من حيث حجمها وبين مقدار ثروة البلد . بينما نجد ابن خلدون قد أكد على الطبيعة العينية والحقيقة للثروة حيث إن ثروة البلد هي ماله من سلع ومنتجات تولدت من أنشطة اقتصادية، وكلما زادت هذه الأنشطة والأعمال زادت ثروة البلد . بل لقد عارض بشدة اتجاهها يقترب من اتجاه التجاريين في عصره يذهب إلى الأهمية الكبرى للنقود وكثرتها كمقياس لثروة البلد أو تعبير عنها . فبين ابن خلدون أن النقود شأنها بشأن بقية الأموال تزيد وتنقص بمقدار العمل والنشاط الاقتصادي وقد ظهر ذلك واضحا في هجومه الشديد على ما كان يمارس في عصره من عمليات البحث عن الدفائن والكنوز والهوس في الحصول على النقود بأي شكل . . . وفي ذلك يقول: «أما قولهم أين أموال الأمم من قبلنا وما علم فيها من الكثرة والوفور فاعلم أن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والامتنعة إنما هي معادن، ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص وسائر العقارات والمعادن والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها وينقصها» (٣٨٨) .

كذلك يقول: «اعلم أن ماتوفر عمرانهم من الأقطار وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهلهم وكثرت أموالهم والسبب في كثرة الأعمال التي هي سبب للثروة وتنفين دولهم في اتخاذ المعادل والحصون واختطاط المدن وتشديد الأمصار .

واعتبر ذلك بأقطار الشرق مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية

الشمال كلها وأقطارها وراء البحار الرومي عندما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم وعظمت دولتهم وتعدد مدنها وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم . فالذي يشاهد لهذا العهد من أحوال تجار هذه البلاد وما عليه دولهم من غنى ورفه غرائب تسير الركبان بحديثها وربما تتلقى بالانكار في غالب الأمر ويحسب من يسمعها من العامة ان ذلك لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك . بل هو كثرة العمران التي تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه» (٢٦٥) .

واضح تماما كيف كانت فكرة الثروة ومضمونها وعواملها وموقع الذهب والفضة من ذلك كيف كانت كل تلك المسائل واضحة جلية لدى ابن خلدون ، مقدما فيها من الرؤية ما يراه اليوم الفكر الاقتصادي الحديث . وما تعثر فيه ردحا طويلا الفكر الاقتصادي القديم والوسيط .

كذلك نلاحظ أنه كان يدرك أهمية ما نسميه اليوم برأس المال القومي مثل التشييدات والهياكل والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة مثل الهندام والمخال والمناقب والاشخاب والرخام والأجر والصهاريج والمطامير والاسطبلات . . . الخ .

١ / ١ / ٢ - الدخل والخرج والعلاقة بينهما : المقصود بمصطلح الخرج هو الانفاق فاذا كان الدخل هو إيرادات فإن الخرج نفقات ومصروفات ومعنى ذلك أنه يمكن الاستعاضة عن مصطلح الخرج بالمصطلح المرادف له وهو الانفاق .

ومصطلح الانفاق القومي لا يغيب عن دارس للاقتصاد الكلي كما أن العلاقة بين الدخل والانفاق هي الأخرى جد معروفة . . يقول ابن خلدون في ذلك وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ ، ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس» (ص ٣٦٢) .

ومعلوم أن الانفاق القومي يمكن أن يحل محله الطلب الكلي . . وسوف نرى في فقرة قادمة كيف كانت العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي واضحة بجلاء عند ابن خلدون وكيف أنه ركز بقوة على الطلب كما فعل كينز ومع ان النموذجين مختلفان

الا ان القاسم بينهما وهو مرونة الجهاز الانتاجي جعل تحليلهما في هذه المسألة متفقا الى حد كبير .

١ / ١ / ٣ - دورة الدخل القومي : من المسائل الأولية اليوم في أدبيات الدخل القومي مسألة دورة الدخل القومي لكن ماهو اليوم شبه مبتذل كان بالأمس وخاصة الأمس البعيد أبعد من الطموحات والتخيلات . وقد عد مكتشفوه هذه المسألة من رواد وعظماء الاقتصاديين مثل كيناي ويتي .

ولنا أن نشيد بابن خلدون اياها اشادة لأنه قبل هؤلاء جميعا قدم تحليلا طيبا لهذه المسألة من خلال نموذج اقتصادي يقوم على قطاعين ، القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، في ذلك يقول : «المال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان ، منهم اليه ، . ومنه اليهم . فاذا حبسه السلطان فقدته الرعية» (ص ٢٨٦) .

ويعود فيؤكد ويوضح هذه القضية قائلا : «إذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهلها انبثت فيهم ورجعت اليه ، ثم اليهم منه ، فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة» (ص ٣٧١) .

ومما تجدر ملاحظته هنا أولا أنه أكد على اهمية الانفاق حتى تكتمل الدورة وبين انه لو حدث تسرب في أي صورة - وقد سماه احتجاجان - فإن دورة الدخل لن تكتمل بل يحدث انكماش وزوال وهنا نذكر فقط بما قاله كيناي بعد ذلك بأكثر من قرنين عن دورة الناتج وأهمية الانفاق في اكتمالها .

ومع ادراكنا بأن القطاعات لدى كيناي مغايرة لها لدى ابن خلدون إلا أن الفكرة تكاد تكون واحدة . وثانيا ارتباط الضريبة بالانفاق وكيف انها معا يحدثان أثارا متكافئة عموما ، وخاصة اذا ما قام الحاكم بانفاق الضرائب في نفقات عامة تعود على اهل البلد ، فانهم في تلك الحالة لن يضاروا من جراء تلك الضرائب في جملتهم وهذه هي الفكرة التي احتلت موقفا بارزا في سجل بتي مع ان صاحبها الحقيقي والاول هو ابن خلدون .

٢/١ - محددات الدخل القومي:

يمكن النظر للدخل القومي على أنه دالة في الطلب الكلي أو الانفاق الكلي ومعلوم أن مصادر هذا الانفاق هي الحكومة والافراد والقطاع الخارجي .

١ / ٢ / ١ - القطاع الحكومي من أهم أدواته المؤثرة في الدخل القومي الانفاق العام والضرائب .

١ - الإنفاق العام: أهمية الانفاق الحكومي في تحديد مستوى الدخل القومي لا تخفى على قارئ اقتصادي ولقد تعرف ابن خلدون سلفا على هذا المحدد وعلى أهميته الكبيرة، بل لقد تعرف ولو بشكل غير مكتمل على ما يعرف حاليا بمضاعف الانفاق العام يقول ابن خلدون «إن الصنائع وإيجادتها إنما تطلبها الدولة - الحكومة - فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات اليها وما لم تطلبه الدولة وإنما يطلبه غيرها من أهل المصر فليس على نسبها لأن الدولة . هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة، فما نفق فيها كان أكثر ضرورة، والسوق - القطاع الخاص - وإن طلبوا الصناعة فليس طلبهم بعام ولا سوقهم بنافقة» (ص ٤٠٣) .

واضح تماما ما يعلقه ابن خلدون من أهمية محورية على الطلب العام في تحريك العرض ومن ثم الدخل وفي عبارة أخرى له يقدم بعض التفسير لهذه المقولة، فيقول:

«والسبب في ذلك ان الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران فإذا احتجج السلطان الأموال او الجبايات أوفقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حيثئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حيثئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر» (ص: ٢٨٦) .

ويكرر مقولته هذه قائلا . . . وذلك كله إنما يجيء من قبل الدولة لأن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها وتتسع إحوالهم بالجاء أكثر من اتساعها بالمال فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها في أهل الدولة ثم

فيمن تعلق بهم من أهل مصر وهم الأكثر فتعظم لذلك ثروتهم ويكثر غناهم» (ص ٣٦٩) واضح تماما ان فكرة المضاعف تشع من هذه العبارات فانخفاض الانفاق العام يترتب عليه انخفاض دخل أفراد الجهاز الحكومي ، وانخفاض دخلهم يترتب انخفاض دخول الأفراد ذوي الصلة بهم ، ومن ثم انخفاض نفقاتهم ومعنى ذلك انخفاض الطلب فقلة العرض فانخفاض الانتاج فحدوث الكساد والانكماش وقد عاد وأكد على هذه المقولة موضحا أن انخفاض الإنفاق الحكومي يتولد عنه قهرا أو اختيارا تخفيض الإنفاق الخاص (ص ٣٧٤) وأخيرا فإنه يوضح من خلال إشاراتته بوثيقة طاهر بن الحسين لابنه والى مصر والتي فيها يقول «اعلم ان الاموال إذا اكتنزت وادخرت في الخزائن لاتنمو وإذا كانت في صلاح الرعية واعطاء حقوقهم وكف الأذى عنهم نمت وزكت» (ص ٣٠٦).

٢ - الضرائب : من المعروف ان للضرائب أثرا انكماشيا وقد ناقش ابن خلدون أثر الضرائب على كل من العرض والطلب فيقول : «وإذا قلت الوظائف والوزائع - الضرائب - على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار» (ص ٢٧٩). ويقول ايضا . فيكثرون الوظائف والوزائع حيثئذ على الرعايا والاكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارا عظيما لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبيعات وفي الأبواب ، ثم تتدرج الزيادات بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والانفاق بحيث تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم» (ص ٢٧٩).

هذا عن أثر الضرائب على العرض أما أثرها على الطلب فإن الضرائب وإن فرضت على المنتجين فإنها عادة ما تسبب ارتفاع الاسعار ، ومعنى ارتفاعها تخفيض الطلب فإذا ما علمنا أن الضرائب لا تقتصر على المنتجين بل تعم الجميع فإننا ندرك مدى آثارها الانكماشية على جبهة الطلب ، حيث تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه ومعنى ذلك كله انكماش مستوى الدخل القومي يقول ابن خلدون «والمكوس تعود الى البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما

ينفقونه حتى في مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلا في قيم المبيعات وأثمانها فتعظم نفقات أهل الحضارة وتخرج عن القصد إلى الاسراف ولا يجدون وليجة عن ذلك لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتتابعون في الإملاق والخصاصة، ويغلب عليهم الفقر ويقل المستامون للبع فتكسد الاسواق ويفسد حال المدينة» (ص ٣٧٢).

وإن الباحث الاقتصادي المنصف لا يملك نفسه من الدهشة إزاء روعة ودقة وعمق هذا التحليل لابن خلدون رحمه الله.

١ / ٢ / ٢ - القطاع الخاص: يمارس القطاع الخاص دوره في تحديد مستوى الدخل القومي من خلال مايقوم به من استهلاك واستثمار.

إن آلية التأثير التبادلي بين الدخل والاستهلاك جد معروفة في الأدب الاقتصادي فكما أن المزيد من الدخل يؤدي إلى المزيد من الاستهلاك فإننا نجد من زاوية أخرى أن المزيد من الاستهلاك يؤدي إلى المزيد من الدخل من خلال تزايد العرض بما يتضمن من تزايد الاستثمارات وتزايد الاستثمارات يولد المزيد من الدخول.

يقول ابن خلدون في ذلك . . «دعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنيق في المساكن والملابس واستجادة الآنية واتخاذ الخدم والمراكب هذه كلها أعمال تستدعي بقيمتها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها فتنفق أسواق الاعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخرجه ويحصل اليسار لمتحلى ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول وكذا في الزيادة الثانية والثالثة (ص ٣٦٠).

في هذه العبارة الفذة بدت واضحة جلية ديناميكية ارتفاع مستوى الدخل القومي من خلال تزايد الاستهلاك ومن ثم تزايد الاستثمار، وفي الوقت ذاته من خلال تزايد الاستثمار ومن ثم الدخل ومن ثم الاستهلاك ومن ثم الاستثمار. وهلم جرا ومعنى

ذلك إننا نلمح بحق فكري المضاعف والمعجل وإن كانتا في بذورهما الأولى ولو كان له أتباع لنمت واكتملت هاتان الفكرتان وهناك العديد من العبارات التي تدور حول هذا المعنى وتؤكدده (ص ١٢٠ ، ١٧٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٣).

ويلاحظ أن ابن خلدون وهو بصدد حديثه عن الاستهلاك قد اكتشف مبكراً أثر التقليد في هذا المتغير الاقتصادي وقد تناوله على المستوى القومي وعلى المستوى الدولي فعلى المستوى الدولي كان مثاله في ذلك الاستهلاك في تونس وكيف أنه مرتفع رغم عدم ارتفاع مستوى الدخل بها وأرجع ذلك إلى التقليد والمحاكاة للاستهلاك في مصر لقرب المسافة وسهولة الاتصال (ص ٢٧١) كذلك مثل بحالة كل دولة مغلوبة مع الدولة الغالبة على غرار الاندلس مع الجلالقة (ص ١٤٧) أما على المستوى المحلي فوضح ماعليه الفئات الأقل جاها ودخلا من محاولة تقليد الفئات الأعلى دخلاً والأكبر مركزاً (ص ١٦٧ ، ١٧٢).

وهذا هو العامل الذي نال من خلاله شهرته الذائعة الاقتصادي المعاصر دوزنبري وذلك في كتابه «الدخل والاستثمار ونظرية سلوك المستهلك» وكذلك ركز عليه الاقتصادي المعاصر فيركسه في كتابه «مشكلات تكوين رأس المال في الدول المتخلفة».

١ / ٢ / ٣ - القطاع الخارجي . ربما كانت الإشارة القوية إلى هذا العامل هي ماقدمها عند حديثه عن تقسيم العمل وأهمية التصدير كفتح لمنافذ خارجية توسع السوق ومن ثم يتأتى لهذه الفكرة القيام محدثة آثارها التوسعية على جبهة الطلب ومن ثم جبهة العرض ويترتب على ذلك كله ارتفاع مستوى الدخل القومي يقول في ذلك ابن خلدون . . فأهل المدينة أو المصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالاقبل من تلك الأعمال ، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه فيكون لهم بذلك حظ من الغنى . (ص ٣٦٠)

كذلك نجده يؤكد على خطورة الآثار السلبية للسياسات التي قد

تنهجه الدولة حيال قطاع التصدير ، وخاصة السياسات السعرية المجحفة إذ أنها تحد كثيرا من امكانيات وفرص التصدير ومن ثم تكسب إلى حد كبير تلك الصناعات التصديرية ، وبتداعى الآثار ونتيجة للتدخل الاقتصادي فإن الاثر السلبي يسري في كل أوصال الاقتصاد القومي فيحدث الانكماش والكساد .

ومن أقوال ابن خلدون في ذلك . . ويتناقل الواردون من الآفاق لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك ، فتكسب الأسواق ويبطل معاش الرعايا لأن عامته من البيع والشراء (ص ٢٩٠) .

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

من وجهة نظر اقتصادية نجد قضية التخلف والنمو تحتل مكانا بارزا بين آراء ابن خلدون الاقتصادية . والمتبع الفاحص للمقدمة يجدها تثير بين ثناياها وفي مواضع مختلفة العديد من التساؤلات التي تطرحها عادة نظرية التخلف والنمو مثل : ماسر التفاوت بين الدول في مستويات المعيشة؟ ولماذا يتحقق هنا نمو ولا يتحقق هناك؟

وماهى العوامل التي من شأنها أن تحدث الاضمحلال وتوقف النمو؟ إلى غير ذلك من التساؤلات والملاحظ أيضا ان ابن خلدون لم يقف عند طرح هذه التساؤلات بل حاول أن يقدم لها إجابات تحليلية .

١/٢ - طبيعة النمو وأهميته:

ذهب نفر غير قليل من العلماء خاصة علماء الاجتماع إلى أن طبيعة التطور عند ابن خلدون لاتعد وأن تكون من باب الدوران حول النفس ، أو هو حسب تعبيرهم هو دوران الطاحونة ، حيث لم يبرح مكانه ، بل يتحرك من نقطة ويلف ويدور إلى أن يعود إلى نفس النقطة ، فهى دورية مغلقة لا يترتب عليها تقدم حقيقي في أوضاع المجتمعات ، والكثير منهم قدم الكثير من الاعتذارات عن موقف ابن خلدون هذا والعوامل التي دفعته إلى أن تجيء نظريته على هذا النحو غير الصحيح^(١) ومع ذلك فهناك من يرفض هذه المقولة من علماء الاجتماع ومن غيرهم ويكيف التطور عند ابن

(١) د . سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، بيروت دار النهضة العربية ص ٨١ .

خلدون على أنه من باب دوران العجلة التي تقرب العرب من غايتها مهما كان هناك من دوران لها ، ومعنى ذلك أن هناك تطورا حقيقيا وحركة تؤدي إلى نقطة غير نقطة الأصل^(٢) .

وبرغم أن هذا الجدل لا يعنينا كثيرا كاقصاديين إلا أن هذا لا ينفي أن نبدي رأينا الموجز في هذه القضية . حقيقة يمكن أن يستخلص القارىء للمقدمة أن ما يتحدث عنه ابن خلدون ليس تطورا بالمعنى الحقيقي للتطور بقدر ما هو دوران في حلقة مفرغة .

فهى بداوة ثم حضارة ثم فناء للحضارة ومن ثم بداوة من جديد ، وهكذا . أوهى جماعة من الناس في شكل قبيلة أو غيرها تسيطر على الحكم تتسم في بداية حياتها هذه بالبداوة ، ثم تأخذ في طور الحضارة شيئا فشيئا إلى أن تصل إلى ذروتها ، فتتولد عوامل عديدة تضعفها ، فتنتهز هذه الفرصة السانحة جماعة أخرى مازالت في طور البداوة ، فتستولى على الحكم ثم تسير سيرة الأولى ، وهكذا دواليك .

ومع ذلك فما لاشك فيه أنه وإن كان هذا صورة صادقة لما كان يحدث كثيرا في عصر ابن خلدون إلا أن ذلك لا ينفي وجود تغير وتمايز في كل مرحلة من هذه المراحل عن نظيرتها السابقة .

وقد صرح بذلك ابن خلدون في أكثر من عبارة له ومن ذلك : «وأهل الملك والسلطان إذا استولوا على الدولة والأمر فلا بد من أن يفزعوا إلى عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها ولا يغفلون عوائد جيلهم مع ذلك فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الأول فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضاً بعض الشيء وكانت للأولى أشد مخالفة ، ثم لا يزال التدرج في المخالفة حتى ينتهي إلى المباينة بالجملة فما دامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك

(٢) د . عبد العزيز عزت ، تطور المجتمع البشري عند ابن خلدون ، من أعمال مهرجان ابن خلدون . القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية ١٩٦٢ ص ٤١ وما بعدها .

- د . عبد الله شريط ، نظرية التطور عند ابن خلدون ، من أعمال ندوة ابن خلدون ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ونشرت أعمالها الدار العربية للكتاب في طرابلس ١٩٨٢ ص ٩٨ .

- د . أحمد الخشاب ، التفكير الاجتماعي ، القاهرة : دار المعارف ١٩٧٠ ص ٣٢٠ .

والسلطان لاتزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة «ص ٢٩» .

اعتقد أن هذه العبارة تنطق بكل جلاء بما كان لابن خلدون من رأي وفكر في تطور المجتمعات وكيف يحدث التمايز والتغير في كل الأوضاع بحيث لانجد وجه شبه بين الدول القديمة جداً والدول الأحدث .

ومهما يكن من أمر فالذي يعنى به الاقتصاديون بدرجة أكبر هو دراسة العوامل المختلفة التي تحدث تغير الوضع الاقتصادي من سيىء إلى حسن أو من حسن إلى سيىء . وهل لابد من توقف هذه الحركة؟ وهل من أمل في تطويل أمدها؟

وإلى أي مدى تعتبر هذه العوامل هي عوامل حقيقية في إحداث التغيرات في الوضع الاقتصادي؟ .

وقد ذهب ابن خلدون - عكس ماقد يفهم عنه - إلى تقديم تحليل معياري لعملية النمو والتقدم ، ولم يقف عند مجرد تقديم تحليل وضعي لها فقد دافع ابن خلدون عن قضية النمو مقدماً في ذلك اعتبارات دينية وعقلية . والذي يعنينا هنا بدرجة أكبر هي الاعتبارات الدينية التي أيد بها وجهة نظره المعيارية . ومن ذلك ماقدمه حيال قضية الاستكثار من الدنيا التي تعكس النمو الاقتصادي ومايراه حياها . حيث يقول : إن الاستكثار المذموم هو ما يؤدي إلى السرف وعدم أداء الحقوق أما الاستكثار مع عدم الترف أو مع القصد في الاستهلاك وتوجيه الفائض للاستفادة به في مجالات النفع العام فهو محبب ومطلوب . وإن كان الاستكثار من الدنيا مذموماً فإنها يرجع إلى ما أشرنا إليه من الإسراف والخروج عن القصد وإذا كان حالهم - يقصد الصحابة ويلحق بهم من بعدهم - قصداً ، ونفقاتهم في سبيل الحق ومذاهبه كان ذلك الاستكثار عوناً لهم على طرق الحق واكتساب الدار الآخرة (٢٠٥) .

ويقول : «واعلم أن الدنيا كلها وأموالها مطية للآخرة ومن فقد المطية فقد الوصول» «ص ٢٠٢» .

٢/٢ - عوامل النمو

مما يلاحظ أن النمو عند ابن خلدون هو عملية كلية تكاملية مركبة تتفاعل فيها

العوامل العديدة المتنوعة من سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية محدثة واقعا متغيراً متطوراً من فترة لأخرى وبمرور الزمن تتغير هذه العوامل نفسها محدثة تباطؤ عملية التطور ثم توقفها ثم تدهورها ، ثم تعود تلك العوامل مرة ثالثة في أوضاع مختلفة محدثة التطور من جديد . وهكذا هناك دوام الحركة والتغير . ومعنى ذلك أننا أمام بذور لأحدث مدخل متكامل للتطور يأخذ في اعتباره أن التطور ليس فقط شيئاً اقتصادياً لا من حيث هو ولا من حيث غاياته ولا من حيث أدواته ووسائله .

وقد قمنا باستعراض تلك العوامل المبثوثة في المقدمة ثم تجميعها على النحو التالي :

١ - العامل الجغرافي : ذهب ابن خلدون إلى أن هذا العامل بجوانبه المختلفة المشتملة على التربة والمياه ودرجة الحرارة والجفاف والرطوبة يمارس أثره الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي للسكان ولابن خلدون في ذلك عبارات عديدة نذكر منها « . . . فلهذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع مايتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة - غير المفرطة - في الحر ولا في البرد - مخصوصة بالاعتدال وساكنها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وديانة وأهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم فنجدهم على غاية من التوسط - الكمال - في مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم . . . » (ص ٨٢) . ثم يقول مؤكداً على أهمية التربة « اعلم أن هذه الأقاليم المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب ولا كل سكانها في رغد من العيش ، بل منها ما يوجد لأهله خصب العيش من الحبوب والأدم والحنطة والفواكه لزكاة المنابت واعتدال الطينة ووفور العمران ، وفيها الأرض الحرة التي لاتنبت زرعاً ولاعشاباً بالجملة فسكانها . في شطف من العيش » (ص ٨٧) وفي عبارة أخرى نجده يصرح بأن « إفراط الحر يفعل في الهواء تجفيفاً ويبساً يمنع من التكوين لأنه إذا أفرط الحر جفت المياه والرطوبات وفسد التكوين في المعدن والحيوانات والنبات . . . إلى أن يفرط البرد في شدته فينقص التكوين ويفسد ، بيد أن فساد التكوين من جهة الحر أعظم فلذلك تفاوت العمرات في أرجاء المعمورة » (ص ٥١) ولسنا في حاجة إلى القول بأن هناك من ظل حتى عصرنا هذا يفسر التخلف الاقتصادي بالعامل الجغرافي . وليس معنى ذلك

أننا نقر هذا التفسير وخاصة مع ما فيه من غلو لم يقع فيه ابن خلدون حيث ان كثيراً من الدول المتخلفة اليوم لم يدخلها ابن خلدون في المناطق الجغرافية المعوقة للنمو . كذلك يلاحظ أن ابن خلدون وإن أبرز هذا العامل الجغرافي إلا أنه لم يستغرق فيه من جهة ولم يجعله المؤثر وحده في النشاط الاقتصادي ومستواه من جهة أخرى بل بين أن التأثير متبادل بين الجغرافيا والإنسان^(٣) ولا يخفى علينا أنه برغم التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل في عصرنا هذا إلا أن للموارد الطبيعية دورها الحاسم في إنجاز التقدم أو سهولته وكذلك في المحافظة عليه .

٢ - العامل السكاني : موضوع السكان وعلاقته بالنمو الاقتصادي من أكثر الموضوعات مشاركة للجدل والحوار في الأدب الاقتصادي ، فالبعض يرى أن كثرة السكان معوقة والآخر يرى أن قلة السكان هي المعوقة . وهناك من يرى في الوضع السكاني سبباً وعاملاً في الوضع الاقتصادي القائم ، وهناك من يراه نتيجة للوضع الاقتصادي العام تقدماً وتخلفاً . وفي وسط هذا الخضم المتلاطم لانعجز عن الإمساك ببعض الخيوط ذات الدلالات الهامة ومن ذلك ان المحك الفعلي للحكم على قيمة هذا العامل يتركز حول كل نموذج اقتصادي معين بذاته ولا يصح التعميم ، فمثلاً في بعض النماذج تكون الكثرة مطلوبة وأساسية وفي بعضها تكون معوقة ، ومن ذلك أن أصبحت العلاقات هي العلاقة التبادلية التأثير فالعامل السكاني والمستوى الاقتصادي كلاهما يمارس التأثير والتأثر بالآخر . ومن ذلك أن مسيرة التطور الاقتصادي في أوروبا والتي حققت مانسميه اليوم بالتقدم الاقتصادي قد عايشت تزايداً سكانياً بل إن هناك من الاقتصاديين المرموقين من يذهب إلى أن قلة السكان وعدم النمو المتزايد فيها يمثل العامل الأساسي في الركود

(٣) ألبان ج . ويدجري ، التاريخ وكيف يفسرونه ، ترجمة عبد العزيز ، القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٦٥ .

- د . عمر محي الدين ، التخلف والتنمية ، بيروت : دار النهضة العربية ص ١٥٤ ومابعدها .

- د . أحمد الخشاب ، التفكير الاجتماعي ، مرجع سابق ص ٣٠٨ .

- د . عبد الله بن شريط ، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون ، الجزائر الشركة الوطنية للنشر ص ١٠٨ ومابعدها .

- ساطع الحصري ، دراسات عن ابن خلدون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ١٩٦٧ ، ص ٣١١ .

- د . السيد محمد بدوي ، المورفولوجيا الاجتماعية ، من أعمال المهرجان ص ١٨٨ .

طويل المدى الذي أصاب المجتمعات الأوروبية منذ بدايات هذا القرن ولولا الانفتاح العملاق على العالم لبرزت جليلة الآثار السلبية لهذه الوضعية^(٤).

في ضوء ذلك فإنه يمكن فهم وتقدير رأي ابن خلدون في هذا الموضوع حيث يرى أن كثرة السكان عامل إيجابي أساسي لتحقيق وإنجاز التقدم الاقتصادي وإن قلتها في البداية التقدم وفي النهاية تضعضه - وعلينا أن ندرك أن النموذج الاقتصادي الذي اتخذ ابن خلدون حقلاً وميداناً لدراسته يتمحور حول مجتمع مبتديء موارده الطبيعية لم تستغل الاستغلال الكامل بعد، ومعنى ذلك وجود الفرص والإمكانات الاستثمارية الكبيرة يضاف إلى ذلك عدم وجود مشكلة التكنولوجيا كما هي اليوم. وفي ظل تلك الأوضاع ماذا تعني كثرة السكان؟ إنها تعني من جهة المزيد من الأيدي العاملة ومن ثم إمكانية التخصص وتقسيم العمل والذي يؤدي إلى المزيد من الإنتاج فالمزيد من الفائض الاقتصادي ومعنى ذلك تقديم حل معقول لقضية العرض كما أنها تعني من جهة أخرى المزيد من الطلب، ومعنى ذلك حل مشكلة الطلب.

وإذن فكثرة السكان شرط أساسي في مثل هذا النموذج لإحداث تقدم اقتصادي وقد سبق أن بينا أثر السكان على إمكانية التعاون وتقسيم الأعمال عند تناولنا لموضوع الإنتاج كما أن لابن خلدون عبارات عديدة تؤكد على رأيه هذا ومن ذلك قوله: «إن عظم الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها على نسبة القائمين بها في الكثرة والقلة» ص ١٦٣ وقوله: «ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد بقله الأعمال الإنسانية وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية» ص ٣٨٢.

وفي بيان كيف تكون العلاقة تبادلية بين السكان والنمو الاقتصادي يشير ابن خلدون إلى ما تحدثه قلة الانتاج في نهاية مرحلة الرواج من مجاعات ووفيات. «ص ٣٠٢». كذلك مايولده النمو المتزايد من تأثيرات جانبية على حجم السكان من نقصان يحدث من جراء الأمراض المتولدة من التلوث الذي ينتجه هذا النمو «ص ٣٠٢».

(٤) د. رمزي زكي، المشكلة السكانية، الكويت: عالم المعرفة ٨٤ ص ١٣٦ ومابعدا.

وبغض النظر عن طبيعة ونوعية العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي إلا أن مجرد الوعي بهذه العلاقة هو في حد ذاته نضج فكري اقتصادي من غير شك .

٣ - العامل السياسي : عندي أن من أروع ما قدمه ابن خلدون في موضوع النمو الاقتصادي مرئياته حيال العامل السياسي وأبعاده وآثاره الجوهرية في عملية النمو ، سواء في ذلك ما يتعلق بحرية الوطن وعدم تبعيته وذوبانه في غيره ، أو حرية المواطن وعدم إذلاله واستبعاده ، وإتاحة الفرصة الكبرى أمامه ليشترك فعلاً في بناء المجتمع ، أو ما يتعلق بالحكومة القوية العادلة التي تستطيع أن تحقق الحق مهما كان أهله ، وتبطل الباطل مهما كان من وراءه ومن عباراته الفذة الجامعة المانعة في ذلك «لا عمران بدون دولة ولا دولة بدون عمران» «ص ٣٧٦» .

ومن وجهة نظر النمو الاقتصادي فإن العامل السياسي مهمته يمكن حصرها فيما يلي وذلك من خلال استقراء ما قدمه ابن خلدون .

١ - إقامة كل مامن شأنه أن يحقق الوضع الأمثل للتعاون وتوزيع الأعمال في المجتمع ، سواء في ذلك التشريعات أو السياسات أو التنظيمات . هذه إحدى المهام الكبرى للدولة . وإذا نجحت في ذلك فقد قطعت الشوط الطويل ، وإذا أخفقت فلا يجدي أي نجاح آخر لها .

لقد ربط ابن خلدون ربطاً سببياً مباشراً بين النمو والتعاون والدولة .

٢ - حماية الحقوق والممتلكات وإجبار الجميع على احترام النظام . وعبارته في ذلك هي « . . . وهو - أي الحاكم - محتاج إلى حماية الكافة من عدوهم بالمدافعة عنهم وإلى كف عدوان بعضهم على بعض في أنفسهم بإمضاء الأحكام الوازنة فيهم ، وكف العدوان عليهم في أموالهم بإصلاح سابلتهم ، وإلى حملهم على مصالحهم وماتعم به البلوى من معاشهم ومعاملاتهم من تفقد المعاش والمكايل والموازين . . . » «ص ٢٣٥» . ومن الواضح أن هذه العبارة تحتم على الحاكم القيام بوضع التشريعات والسياسات الاقتصادية الرشيدة في جوانبها المختلفة؟ المالية والنقدية والإنتاجية والتجارية . الخ . «ص ١٢٧ ، ١٨٦ ، ١٨٧» .

٣ - تأمين وكفالة حق الحرية لكل المواطنين وعدم الاعتداء عليه بأي صورة من صور الاعتداء . وقدم في ذلك تحليلات رائعة يصل فيها إلى حد جعل التقدم الاقتصادي رهين حرية المواطن .

٤ - الحرص الكامل على حماية المجتمع من الوقوع فريسة العدوان الخارجي أيأ كان شكله والابتعاد بالمجتمع كل الابتعاد عن مخاطر ومذلة التبعية . وعباراته في التبعية ومخاطرها وآثارها المدمرة لانجد لها نظيراً لدى مفكر آخر ومن ذلك قوله : «إن الأمة إذا غلبت وصارت في فلك غيرها أسرع إليها الفناء . والسبب في ذلك والله أعلم ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا ملك أمرها غيرها وصارت بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم ، فيقصر الأمل ويضعف التناسل والاعتماد إنما هو عن جدة الأمل وما يحدث عنه من نشاط . فإذا ذهب الأمل بالتكاسل . . . تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومساعيهم وعجزوا عن المدافعة عن أنفسهم . . . » . «ص ١٤٨» .

٥ - الاستقرار السياسي وحماية المجتمع من الانقلابات والاضطرابات ، الأمر الذي يؤدي إلى التغير المستمر في السياسات والأنظمة والتشريعات ، وذلك يؤدي إلى اضمحلال وتدهور أوضاع المجتمع كلها بما فيها الأوضاع الاقتصادية .

وفي هذا الشأن يوضح بعض السلوكيات المنحرفة الضارة لبعض الناس فيقول : «وأيضاً فهم متفانون في الرئاسة وقل أن يسلم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه وأخاه إلا في الأقل وعلى كره من أجل الحياة فيتعدد الحكام منهم والأمراء وتختلف الأيدي على الرعية في الجباية والأحكام فيفسد العمران ويتقصص» «ص ١٠٥» .

٦ - التكاتف والتكتل حول هدف قومي مشترك يسعى الجميع إليه من خلال مشاركة قومية فعلية وجادة . وقد أكد كثيراً ابن خلدون على أهمية هذا العامل وفي ذلك يقول «إذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء لأن الوجة واحدة والمطلوب متساو عندهم وهم مستميتون عليه» «ص ١٥٨» .

هذه هي أهم مهام الحاكم في مجال عمليات النمو والتقدم ، وحتى يمكن للحاكم

القيام بذلك كله لابد من توافر بعض الضمانات ومن أهمها عند ابن خلدون توفر أخلاقيات السياسة الرشيدة، بمعنى أن تكون الأخلاق السياسية الفاضلة قائمة لدى الحكام كأحسن ما يكون القيام.

وفي ذلك يقول: «اعلم أن مصلحة الرعية في السلطان ليست في ذاته وجسمه من حسن شكله أو ملاحه وجهه أو عظم جثمانه أو اتساع علمه أو وجودة خطه أو ثقب ذهنه، وإنما مصلحتهم فيه من حيث إضافته إليهم، فإن الملك والسلطان من الأمور الإضافية وهي نسبة بين منتسبين فحقيقة السلطان أنه المالك للرعية القائم في أمورهم عليهم، فالسلطان من له رعية، والرعية من لها سلطان، والصفة التي له من حيث إضافته إليهم هي التي تسمى الملكة... فإذا كانت هذه الملكة من الجودة بمكان حصل المقصود من السلطان على أتم الوجوه، فإنها إن كانت جميلة صالحة كان ذلك مصلحة لهم، وإن كانت سيئة متعسفة كان ذلك ضرراً عليهم وهلاكاً لهم.

ويعود حسن الملكة إلى الرفق. فإن الملك إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات منقياً عن عورات الناس وتعدد ذنوبهم شملهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة، فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم وأخلاقهم... وأما توابع حسن الملكة فهي النعمة عليهم والمدافعة عنهم، فالمدافعة بها تتم حقيقة الملوك، وأما النعمة عليهم والإحسان لهم فمن جملة الرفق بهم والنظر لهم في معاشهم «ص ١٨٨». هذه عبارة مطولة تعمدت نقلها حتى يكون القاريء وجهاً لوجه أمام فلسفة ابن خلدون السياسية وكيف تنعكس على النشاط الاقتصادي ولعل في تلك العبارة ما يزيل ما قد يرد على الذهن عند قراءة قول ابن خلدون «إنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية «ص ١٨٨» والواقع أنه بتجميع هذه العبارات وضمها لبعضها واستخلاص دلالاتها يمكن التعرف على المقصود الحقيقي والصحيح لابن خلدون، وفي رأي أنه يكره في الحاكم التعسف والاستبداد والقسوة كما يكره فيه الضعف والهوان وغير خاف أن ذلك هو بالضبط ما يراه الإسلام في الحاكم.

وله عبارة جامعة في ذلك هي: «فإن كانت الملكة رفيقة وعادلة لا يعاني منها حكم

ولا صد ولا منع كان الناس من تحت يدها مدلين بما في أنفسهم من شجاعة أو جبن واثقين بعدم الوازع حتى صار لهم الإدلال جبلة لا يعرفون سواها . وأما إذا كانت الملكة واحكامها بالقهر والسطوة والاخافة فتكسر حينئذ من سورة بأسهم وتذهب المنعة عنهم لما يكون من التكاسل في النفوس المضطهدة «ص ١٢٥» .

كذلك نراه يوضح بنفسه مقصوده باستعباد الرعية فيقول : « » وكذلك الملك لما ذمه الشارع لم يذم فيه الغلب بالحق وقهر الكافة على الدين ومراعاة المصالح ، وإنما ذمه لما فيه من التغلب بالباطل وتصريف الآدميين طوع الأغراض والشهوات «ص ٢٠٣» .

ومع هذا التوضيح الذي يمكن أن يكون كافياً إلا أننا كنا نود لابن خلدون أن يرتفع عن مثل هذه العبارات التي تسيء أكثر مما تحسن .

وغاية الأمر هنا أنه يؤكد لنا سلفاً على ما يلح على تأكيده اليوم الفكر الاقتصادي من ضرورة وحتمية تواجد الدولة القوية إن أردنا حقاً تنمية اقتصادية^(٥) .

٤ - العامل العقدي : من الأمور المثيرة في الفكر الاقتصادي الخلدوني انه أدخل الدين والعقيدة في صلب العملية الاقتصادية وجعل ذلك عاملاً أساسياً من عوامل نمو النشاط الاقتصادي واستمراريته . وذلك أن الدين هو العامل الوحيد القادر على تحقيق الشروط التمهيديّة للتقدم من مشاركة فعالة ووحدة الهدف كما أنه العامل الوحيد الذي يخضع له الجميع بلا حساسيات خاصة عند العرب الذين لا يخضعهم أي عامل آخر . ومع أن كلام ابن خلدون كان منصباً في ذلك على العرب إلا أن جوهر النتائج لا يختلف من عرب لغيرهم ، إنه بذلك يجعلنا نفتش عن عوامل النمو الحقيقية التي تميزنا عن غيرنا يقول : «إن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة والسبب في ذلك أنهم - لخلق التوحش الذي فيهم - أصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض ، للغلظة والانفة وبعد الهمة والمنافسة في الرئاسة ، فقلما تجتمع أهواؤهم ، فإذا كان الدين

G. nyrdel, The Chollonge of world pouerty, N. Y. Random House, 1970, P. 208. (٥)

بالنبوة أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم ، وذهب خلق الكبر والمنافسة منهم ،
فسهل انقيادهم واجتماعهم «ص ١٥١» .

كما يقول إن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت
لها من عددها ، والسبب في ذلك أن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد وتفرد
الوجهة إلى الحق ، فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء ، لأن الوجهة
واحدة ، والمطلوب متساو عندهم وهم مستميتون عليه «ص ١٥٨» والعجيب أنه لم
يقف عند هذا الحد في تبيان الأثر النظري للدين في النمو ، خاصة لدى العرب ، بل
أخذ يدعم ذلك ويبرهن عليه تاريخياً . حيث فعل الإسلام بالعرب وفيهم ما لا يفعله
السحر بالإنسان ، فقد أمكن لهم من القوة عندما تمسكوا به ، ثم عندما تخلوا عنه
ضعفوا وغلبوا على أمرهم «ص ١٥٨» بل انه ليذهب إلى أنهم بابتعادهم عن الدين
افتقدوا السياسة الصحيحة واعتبر ذلك بدولتهم في الملة لما شيد لهم الدين أمر السياسة
بالشريعة وأحكامها المراعية لمصالح العمران ظاهراً وباطناً ، وتتابع فيه الخلفاء عظم
حينئذ ملكهم وقوى سلطانهم . كان رستم إذا رأى المسلمين يجتمعون للصلاة يقول
أكل عمر كبدي يعلم الكلاب الآداب . ثم إنهم بعد ذلك انقطعت منهم عن الدولة
أجيال نبذوا الدين فنسوا السياسة «ص ١٥٢» .

إن ابن خلدون بذلك يفصح لنا عن معضلة من معضلات التخلف المعاصرة
موضحاً السبب الدفين وراء تخلف العالم الإسلامي عامة والعربي منه خاصة وهو
التخلي عن الدين الذي يراعي العمران ظاهراً وباطناً .

٥ - العامل الاقتصادي : ويتمثل في المزيد من العمل من جهة ، وتحقيق وتوفير الفائض
الاقتصادي من جهة ثانية . وقد سبق الحديث بما فيه الكفاية عن أهمية العمل
وما نريد إضافته هنا هو كلمة عن الفائض الاقتصادي .

يذهب ابن خلدون إلى أن الفائض ولو أنه عامل متولد من عوامل أخرى إلا أن
وجوده شرط أساسي لانجاز التقدم الاقتصادي ولبدء عجلات النمو ، إذ هو الممول
للمشروعات والصناعات التي تتطلبها عملية النمو ، كما أنه التمهيد الضروري لتراكم

رؤوس الأموال . وقد أسماه ابن خلدون «الفضلة» أي ما يفضل من الناتج أو الدخل عن الاستهلاك يقول في ذلك «اعلم أن مما توفر عمرانهم من الأقطار ، وتعددت الأمم في جهاته ، وكثر ساكنه ، اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وأمصارهم . . . والسبب في ذلك كله ما ذكرناه من كثرة الأعمال ، وما سيأتي ذكره من أنها سبب للثروة بما يفضل عنها بعد الوفاء بالضروريات في حاجات الساكن من الفضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته ، فيعود على الناس كسبا يتأملونه «ص ٣٦٥» كما أن له عبارات أخرى في ذلك في أماكن عديدة متفرقة . كذلك فقد أكد على حتمية المحافظين على رأس المال وعدم المساس به بل تنميته والا افتقر الفرد ومن ثم المجتمع «ص ٢٨٢ ، ٢٩٠ ، ٣٩٨» .

٣/٢ - مراحل النمو وديناميكيته:

لكثرة حديث ابن خلدون عن التطور ومراحله لاستخدامه العديد من المصطلحات في هذا الشأن اختلف الكتاب في فهم موقف ابن خلدون في مراحل التطور وعما إذا كانت لديه ثلاث مراحل أم أربع أم خمس . ومن وجهة النظر الاقتصادية ربما يكون التقسيم الثلاثي محققاً ومتلائماً بدرجة أكبر . وقد يكون الأكثر إفادة للفكر الاقتصادي هو التعرف على طبيعة هذه التشكيلات المختلفة وهل هي تمثل مراحل متعاقبة في عملية تطويرية شاملة أم أنها تمثل نماذج اقتصادية لكل نموذج ذاتيته المستقلة . وبعبارة أوضح هل نحن أمام مرحلة بداوة أو تخلف تعقبها مرحلة حضارية ، أو نمو وتقدم تعقبها مرحلة اضمحلال وانحيار؟ أم نحن أمام نموذج الاقتصاد الريفي ونموذج الاقتصاد الحضري؟ الملاحظ أن تحليل ابن خلدون يشجع على كلا الفهمين . فهو في كثير من عباراته يتحدث داخل الدولة الواحدة عن الاقتصاد الريفي وعن الاقتصاد الحضري ، ولا يخفى أن هذه لاتعد مراحل بقدر ما هي نماذج قائمة ومتعايشة مع بعضها ولا يخلو عادة مجتمع من تواجدها معاً . ومع ذلك نجده يصرح في عبارات بأن هذه الظاهرة كما تنطبق على الأمصار داخل الأقطار تنطبق على الأقطار ذاتها «٣٦٥» بل إنه يصرح في «ص ٣٥٧» بأن إفريقيا والشمال الأفريقي كله بدوى كذلك نجده يصرح بأن الدول تنتقل من البداءة إلى الحضارة «ص ١٢٢» وفي

ضوء ذلك وجدنا بعض الاقتصاديين المعاصرين يصرح بأن ابن خلدون من رواد نظرية المراحل في التنمية^(٦).

وفي رأيي أنه لاتعارض بين كلا الفهمين ، فإذا ماذهبنا إلى أنها مراحل فلايتعارض ذلك مع تواجد القرية والمدينة في مختلف المجتمعات . وهل ينفي ذلك تواجد مجتمعات يغلب عليها الطابع الزراعي ومجتمعات يغلب عليها الطابع الصناعي ؟ .

ومن خلال فهمنا لعطاء ابن خلدون يمكن القول أن المرحلة الأولى وهي مرحلة البداوة والتخلف «هي مرحلة أساسية تمر بها كل المجتمعات أما عن اجتياز المجتمع لهذه المرحلة ودخوله مرحلة الحضارة «التقدم» فإن ذلك يتوقف على توفر عوامل معينة . أما عن دخول المجتمع المرحلة الثالثة «الاضمحلال» فإن ذلك عند ابن خلدون أمر لامفر منه ومرجع ذلك تواجد عوامل ذاتية تجعله يتجاوز مرحلة النمو والتقدم إلى مرحلة الاضمحلال وفيما يلي عرض لتلك المراحل مع بيان مافيها من خصائص وماوراءها من عوامل ، وديناميكية الانتقال من مرحلة إلى أخرى .

٢ / ٣ / ١ - مرحلة البداوة «التخلف» : هذه المرحلة هي البداية الطبيعية لتطور المجتمعات وهي الجذور الأصلية لكل مايحدث من تطور بعد ذلك . ومن تحليل ماقدمه ابن خلدون إزاء هذه المرحلة نلاحظ أنها تتميز بخصائص أساسية متعددة ، منها ماهو اقتصادي وماهو سياسي وماهو اجتماعي ، وكلها تتفاعل مكونة واقعاً معيناً أسماه ابن خلدون مجتمع البداوة ، ويمكن أن يقابله في مصطلحاتنا مجتمع التخلف الاقتصادي وأهم خصائص هذا الواقع مايلي :

١ - الزراعة هي الحرفة السائدة بما تتضمن من نشاط رعوي .

٢ - الندرة النسبية في السكان .

٣ - ليس هناك تقسيم بارز للعمل .

٤ - النشاط الاقتصادي يقوم عادة على المقايضة والاكتفاء الذاتي غالباً ، وإذا ماكانت هناك تجارة فهي مبادلة الناتج الزراعي بالناتج الصناعي .

(٦) د . فايز الحبيب ، نظريات النمو والتنمي ، الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٩٨٥ ص ٩٦ .

٥ - المستوى الاقتصادي منخفض وليس هناك ما يعرف بالفائض الاقتصادي كما أن المستوى العلمي منخفض والامية متفشية .

ولابن خلدون في ذلك عبارات عديدة نذكر منها قوله «أن أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام، وانهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد، ومقتصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي» (ص ١٢١) وقد تقدم لنا أن عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار لأن الأمور الضرورية في العمران ليست كلها موجودة لأهل البدو وإنما توجد لديهم في مواطنهم أمور الفلح . ومواردها معدومة ومعظمها الصنائع فلا توجد لديهم بالكلية من نجار وخياط وحداد وأمثال ذلك مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلح وغيره، وكذا الدنانير والدراهم مفقودة لديهم وإنما بأيديهم أعواضها . . . » (ص ١٥٣) .

٢ / ٣ / ٢ - مرحلة التحضر «النمو» : لعل من أوضح ما قدمه ابن خلدون في تحديد مقصوده بالحضارة قوله : «الحضارة هي أحوال عادية زائدة عن الضروري من أموال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه وتفاوت الأمم في القلة والكثرة تفاوتاً غير منحصر . . . ص ٣٦٨» .

ولهذه المرحلة أو هذا الواقع خصائصه المميزة والتي من أهمها :

١ - كثرة السكان وتزايد معدل النمو السكاني .

٢ - تقسيم فعال للعمل .

٣ - مستوى اقتصادي مرتفع مع تواجد فائض اقتصادي متزايد .

٤ - جهاز حكومي قوي ورشيد .

٥ - غلبة القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية .

٦ - مستوى علمي متقدم .

ومن عبارات ابن خلدون في ذلك قوله : «ثم اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين

للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه ، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها ، وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر ، ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبلغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها ، وغير ذلك ومعالجة البيوت والصروح وأحكام وضعها في تنجيدها والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غاياتها ، فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها الماء ويعالون في صرحها وهؤلاء هم الحضر . . . ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو لأن أموالهم زائدة على الضروري ومعاشهم على نسبة وجدهم «ص ١٢٠» .

٢ / ٣ / ٣ - مرحلة الهرم والاضمحلال : اعتبر ابن خلدون هذه مرحلة شبه حتمية إن لم تكن حتمية بالفعل ، لا مدفع لها ولا مناص من الدخول فيها ، وكل ما يمكن عمله حيالها هو تأجيل حدوثها بعض الوقت . وعوامل نشأة هذه المرحلة تتمخض في حشايها المرحلة السابقة ، وخاصة بعد طول العهد بها وبلوغها درجات عالية في الرخاء وتحولها تدريجياً من طور الرفه إلى طور الترف ، وتأخذ تلك العوامل في التضخم إلى أن تحيل خط النمو إلى خط التخلف والتدهور وأهم هذه العوامل :

١ - تزايد النفقات والارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار .

٢ - الفساد الإداري والسياسي والاضطرابات والقلق الأمني .

٣ - فساد السياسات الاقتصادية .

٤ - الفساد الأخلاقي «ص ٢٨٦» .

٥ - تناقص السكان وتلوث البيئة .

٦ - هروب رؤوس الأموال «ص ٢٨٤» .

ومعنى ذلك أن وراء حدوث هذه المرحلة عوامل سياسية وعوامل اجتماعية

وعوامل اقتصادية ومن عبارات ابن خلدون في ذلك . . . وتكثر عوائدهم وحوادثهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكره والفلاحين وسائر أهل المغارم، ويزيدون في كيل وظيفة وزیعة مقداراً عظيماً، لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبيعات، وفي الأبواب - المداخل - حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضم وتصير عادة مفروضة فتنبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة «ص ٢٧٩» .

هذه هي المراحل وهذه هي خصائصها وعواملها . لكن أين الديناميكية التي تنقل المجتمع من مرحلة لأخرى؟ إذا ما أضفنا إلى ما سبق عرضه من عبارات لابن خلدون في كيفية حدوث الاضمحلال هذه العبارة التي توضح بجلاء آليات مرحلة النمو ينتقل المجتمع من خلالها من مرحلة البداوة «التخلف» إلى مرحلة النو، ثم كيف يتصاعد النمو، فإن الصورة الحركية تكتمل لدينا كما رأيناها من عرض ابن خلدون .

يقول ابن خلدون في ص ٣٦٠ فصل في أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة . والسبب في ذلك أنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه وأنهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك، والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم، فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات، فتصرف في حاجات التصرف وعوائده، وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضهم وقيمه، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة، ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنيق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب .

وهذه كلها أعمال تستدعي بقيمتها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها، فتنفق

أسواق الأعمال والصناعات ويكثر دخل المصر وخرجه ، ويحصل اليسار لمتحلي ذلك من قبل أعمالهم ، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثمانية ، ثم زاد الترف تابِعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته ، واستنبطت الصناعات لتحصيلها ، فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثمانية ، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول ، وكذا في الزيادة الثانية والثالثة ، لأن الأعمال كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش» .

وبهذا التحليل الحركي الرائع يبين لنا ابن خلدون آليات تطور المجتمع من طور أو مرحلة لأخرى ، والواضح حتى الآن أن آليات انتقال المجتمع من مرحلة البداوة «التخلف» إلى الحضارة «التقدم» تتمثل أساساً في تزايد السكان وتواجد نظام رشيد يجمعهم على التعاون وتوزيع الأعمال ، وسيترتب على ذلك تواجد الفائض الاقتصادي الذي يمول العديد من الصناعات كما يوفر المزيد من الدخول ، ويترتب على ذلك تزايد السكان وارتفاع مستوى المعيشة وتزايد الحاجات وتطورها ، ومن ثم يحدث المزيد من التعاون وتوزيع الأعمال وهكذا . وقد بهر هذا التحليل الحركي علماء الاقتصاد المعاصرين^(٧) .

كما أن آليات تحول المجتمع من مرحلة التقدم إلى مرحلة الاضمحلال تتمثل أساساً في عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كلها تعمل عملها في إدخال المجتمع في طور الاضمحلال ثم الفناء ، ومن الملاحظ أن ابن خلدون يضع عامل الترف على قمة هذه العوامل التي ترتب زوال المجتمعات ، وهو محق في ذلك . . وسوف نرى مزيد بيان في الفقرة القادمة .

٢ / ٤ - آثار سلبية للنمو : عملية النمو متجهها الأساسي هو الرخاء الاقتصادي ، لكن ماذا عن آثار هذا الرخاء الاقتصادي على الإنسان وعلى قيمه واجتماعياته . بعبارة أخرى أكثر تحديداً هل هناك آثار سلبية لعملية النمو وما تجلبه من رخاء ورفاهة؟ وغير خاف أن دراسة هذه الآثار السلبية للنمو لم يشغل بها الفكر الاقتصادي وغيره إلا حديثاً ، ومع ذلك فلقد تناول ابن خلدون بعض هذه الآثار بقدر كبير من التفصيل

(٧) د. محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، القاهرة : دار نهضة مصر ص ٨ .

وأهم هذه الآثار التي تناولها التلوث والترف والدعة والخمبول .

٢ / ٤ / ١ - التلوث وآثاره : لسنا في حاجة إلى أن نذكر بأن النمو الاقتصادي هو أكبر مصدر للتلوث وما يتضمنه من فساد البيئة ، فكونه منتجاً لعملية النمو قضية ليست محل خلاف ، وغير خاف مدى ما للتلوث من مخاطر جسيمة على الإنسان وعلى كل جوانب بيئته ، وإلى الآن لم يكتشف الإنسان العلاج المناسب له ، ويكفي أن نعرف أن من أنواع ما قدم له من علاج هو إيقاف عملية النمو نفسها . هذا كله شيء معهود ومعروف الآن لكن لورجنا القهقري عبر الماضي السحيق ووجدنا إنسانا يتحدث عن التلوث وبوجه خاص عن علاقة النمو به ، فإن هذا الحديث يكون له بلا شك شأن آخر ، وهنا ينبري ابن خلدون ليميط اللثام عن هذه العلاقة بين النمو والتلوث منذ أماد بعيدة . ومن عباراته في ذلك «ووقع هذه الأمراض في أهل الحضرة والأمصار أكثر لخصب عيشهم وكثرة مأكلمهم وقلة اقتصارهم على نوع واحد من الأغذية وعدم توقيتهم لتناولها ، وكثيراً ما يخلطون بالأغذية من التوابل والبقول والفواكه رطباً ويابساً في سبيل العلاج بالطبخ ولا يقتصرون في ذلك على نوع وأنواع ، فربما عددنا في اليوم الواحد من ألوان الطبخ أربعين نوعاً من النبات والحيوان ، فيصير الغذاء مزاجاً غريباً ، وربما يكون غريباً عن ملائمة البدن وأجزائه ، ثم إن الأهمية في الأمصار تفسد بمخالطة الأبخرة العفنة من كثرة الفضلات ثم الرياضة مفقودة لأهل الأمصار ، إذ هم في الغالب وادعون سالمون «ص ٤١٦» وفي عبارة أخرى له يضيف عنصراً جديداً للتلوث وهو ركود الهواء في الأمصار المتقدمة وعدم تحركه بالقدر الكافي «ص ٣٠٢» .

وغير خاف أن الفكر الاقتصادي الحديث يصادق على ضرورة تحريك الهواء لتنقيته^(٨) كما يصادق على العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي القائم على الشر الاستهلاكي وبين التلوث^(٩) .

(٨) جي هولتن ولسون ، الاقتصاد الجزئي ، ترجمة د . كامل سلمان العاني ، الرياض ، دار المريخ ١٩٨٧ ص ٥٧٣ .

(٩) محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٣٣ وما بعدها .

- د . إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٣٤٥ وما بعدها .

٢ / ٤ / ٢ - الترف : هذا المرض الفتاك باعتراف الدين وعلماء الفلسفة والأخلاق والاجتماع هو الآخر من منتجات النمو . وينبغي إدراك ماهنالك من تميز بين مجرد الغنى والثراء وبين الترف ، وان الخيط رفيع إلى درجة أنه قد يخفى بحيث يرى هذا على أنه ذاك . ولعل مما يقرب الصورة بعض الشيء أن نعرف أن الغنى والثراء هو تملك واكتساب في المقام الأول وهو إنفاق واستهلاك في المقام الثاني ، وهو في بعده الثاني قد يتداخل ويختلط بالترف ، وقد لا يحدث ذلك ، فقد لا يكون الإنسان غنياً كل الغنى لكنه ليس مرفهاً الترفيه الذي يصل إلى حد الترف .

وموقف الإسلام قرآنا وسنة من الترف والوصول في ذمه إلى أبعد الآماد ليس في حاجة إلى توضيح . وقد قال فيه توينبي «إنه الانتحار الذي تقتل به الدول نفسها أكثر مما يقتلها العدوان الخارجي» ماذا قال ابن خلدون حيال هذا الداء؟ .

بداية نلاحظ توارد لفظي الرفه والترف . ومع أنه لم يقدم تعريفاً محدداً لكل منهما إلا أن مايفهم من كلامه أن الترف هو تزيّد ومبالغة في الرفه كما أنه حدد بوضوح وأكد على أن الترف من توابع الثروة والغنى «ص ١٧٤» ثم أسهب في تحليل وتفسير الآثار السلبية المدمرة للترف على المستوى الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

وبعد أن حدد ابن خلدون بشكل صريح وصل إلى درجة صياغة مرثياته على هيئة قوانين من حيث كون الترف منتجاً للنمو ومدمراً له وحافزاً عليه في البداية يقف بنا وكأن الطريق قد انتهى والمهمة قد تمت . وهنا نسجل على ابن خلدون عدم وجود أية جهود فكرية منه ولو على سبيل الإرشاد والنصح في كيفية مواجهة هذا الداء الفتاك ، بل الأدهى والأمر أنه يفهمنا بشكل أو بآخر ان هذا مرض لاعلاج له مثل الهرم للجسم «ص ٣٥٢» ، «ص ٣٧٢» .

ومن عبارات ابن خلدون في ذلك «إذا حصل الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم» «على قدر الترف والنعمة يكون أقدامهم على الفناء» «ص ١٤١» الملك يخلقه الترف ويذهب «ص ١٤٦» الترف يزيد الدولة في أولها قوة على قوة «ص ١٧٤» وفي عباراته المطولة المتكررة يبين أن الترف يسهم في تدمير اقتصاديات المجتمع لما يتولد عنه

المزيد من الإسراف في الإنفاق ومن ثم المزيد من ارتفاع الأسعار وتدني مستويات المعيشة . كما أنه كثيراً ما يدعو الدولة إلى فرض المزيد من الضرائب بل وإلى التدخل المباشر في النشاط الإنتاجي والمصادرات الأمر الذي يدمر النشاط الاقتصادي يضاف إلى ذلك مايولده على المستوى الأخلاقي والاجتماعي من غش وكذب وفسق وبطالة «ص ١٢٣» وما يحدثه من اضطرابات وثورات وانقلابات «ص ١٦٩» «ص ١٨٦» ومن عباراته في ذلك «اعلم أن الداعي لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطات إلى الإكثار من المال بما يعرض لهم من الترف . . . ثم لا يزال يزيد والخرج بسببه يكثر والحاجة إلى أموال الناس تشتد . . . إلى أن تمحى دائرة الدولة ويذهب رسمها «ص ٢٩٠» . وهكذا يوصلنا هذا التمثيل العلمي الدقيق إلى القاصدين بمقولة إن الترف هو أهم عوامل الفناء والزوال للمجتمعات .

٢ / ٤ / ٣ - الدعة والخمول : كثيراً ما تشدق الفكر الاقتصادي بأن النمو الاقتصادي يحقق السعادة وقد وصل إلى حد القول بأن السعادة دالة في وفرة ما لدى الإنسان من أموال وما يحوزه من منتجات النمو من سلع وخدمات . ورغم أن هذه المقولة مازالت تمثل صلب العديد من الدراسات الإنمائية إلا أن بعض كتاب التنمية وقد ساوره الشك حول صحة هذه المقولة أخذ يرد في كتاباته هذا التساؤل : هل النمو مرادف أو ملزوم للسعادة؟ وبغض النظر عن طبيعة ونوعية الإجابة إلا أن مجرد إثارة السؤال كافية في الإفصاح عما يعانيه الفكر الاقتصادي من جراء بعض المقولات التي طرحها في غيبة من الوعي الكامل . فإذا ما علمنا أن الإجابة الذائعة هي أن النمو لا يعنى السعادة . وبرغم هذا كله فإن صوت هذه المقولة مازال عالياً لدرجة أن من يشكك في صحتها يصبح مثار الشفقة بل السخرية مهما كان قدره العلمي ولا أدل على ذلك مما لاقاه الاقتصادي الشهير سكيترفوسكي مؤلف كتاب «اقتصاد بلا بهجة» من شفقة واستخفاف من زملائه الاقتصاديين عندما نادى بأن النمو يولد الراحة والدعة والخمول ولا يولد السعادة^(١٠) .

(١٠) د . جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مطبوعات الكتب المصري ص ١٦٥ .

ولعل مما يثير الاهتمام أن ابن خلدون في معرض حديثه المطول عن عمليات النمو والرخاء الاقتصادي كان دائماً ما يقرن ذلك بالراحة والدعة والخمول والكسل دون إقرانه بالسعادة ولنستمع له حيث يقول «فإذا حصل الملك أقصروا عن المتاعب وآثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المباني والمساكن والملابس» ص ١٦٧ كما يقول: «فإذا استفحل العز والغلب وتوفرت النعم والأرزاق بدور الجبايات، فيذخر بحر الترف والحضارة لطفة أخلاق الحامية . . . وعادت من ذلك إلى نفوسهم حياة الجبن والكسل»^(١١). ولنستمع إلى صاحب قصة الحضارة ديورانت حيث يردد كلمات ابن خلدون بقوله «ان من السنن التاريخية التي تكاد تنطبق على جميع العصور أن الثراء الذي يخلق المدينة هو نفسه الذي ينذر بانحلالها وسقوطها ذلك أن الثراء يبعث الخمول ويرقق الأجسام والطباع ويمهد الطريق إلى الدعة والنعيم والترف ويغري أصحاب السواعد القوية والبطون الجائعة لغزو البلاد ذات الثراء»^(١٢) وقد صادق على مقولة ابن خلدون في منتجات النمو الاقتصادي السلبية العديد من الكتاب المعاصرين^(١٣).

٢ / ٤ / ٤ - دروس مستفادة: لانبالغ إن قلنا أن قراءة عميقة في عطاء ابن خلدون في مجال النمو الاقتصادي تهيء وتوفر لنا العديد من الدروس الجدة مفيدة لنا في عصرنا الحاضر، ومن ذلك أن التقدم والتنمية عملية مركبة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية، وأنه لانمو ولا استمرار لما قد يكون هناك من نمو مع فقدان الحرية السياسية للوطن والمواطن «الخارجية والداخلية» فالاستعمار والتبعية يورثان المذلة وفقدان الأمل، بل والاضمحلال السكاني. كما أن الديكتاتورية والاستعباد يرتبان نفس الاثر. كذلك فإن الأمن والعدل خاصة في المجال الاقتصادي لاسيما بين الدولة والرعية من الأركان الأساسية لإحداث النمو والمحافظة عليه.

(١١) سالم الخضري دراسات عن ابن خلدون، مرجع سابق ص ٣٨١.

(١٢) ول ديوارنت، قمة الحضارة، ترجمة محمد بدران، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة ج ٢ ص ١٩٤.

(١٣) كاريل، الإنسان ذلك المجهول، ترجمة شنيق فريد، القاهرة: مكتبة المعارف ص ٣١ وما بعدها.

- رينيه دوبو، انسانية الإنسان، ترجمة د. نبيل صبحي الطويل، بيروت مؤسسة الرسالة ١٩٨٤ ص ٢١٩ وما بعدها.

كما أن الترف مهلكة مدمرة للمجتمعات، وأي نمو يستهدف ويولد الترف لا يستحق أي تقدير^(١٤) وأخيراً فإن التجمعات السكانية الكبيرة أمر أساسي في إحداث النمو عكس التفتت والتشرد^(١٥).

والله ولي التوفيق . . .

-
- (١٤) د. حسن صعب، المقاربة المستقبلية للإنهاء العربي، بيروت : دار العلم للملايين ص ٢٥٣.
- آيف لاكوست، نقلاً عن د. عبد الله شريط الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، مرجع سابق ص ١٤١، ١٧٣.
- د. محمد صالح، الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر، مجلة القانون والاقتصاد عدد أكتوبر ١٩٣٣ ص ٧٦٠.
- موريس غورنييه، العالم الثالث : ثلاثة أرباع العالم، ترجمة سليم مكور بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص ١١١ وما بعدها.
- جيمس جوارتيني، ريجارد واستردب، الاقتصاد الكلي، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ورفيقه، الرياض دار المربخ ١٩٨٨ ص ٥٩٣.
- (١٥) G. Myrdel, Op. cit., p. 208.